**وظائف الدولة**

لفهم أبعاد إصطلاح **الوظيفة** يحسن بنا التمييز بين دلالات مفاهيم الوظيفة و الدور و المهمة، إذ أن الوظيفة شاملة كلية و دائمة زمنيا ، بينما الدور أو المهمة فهي جزئية ظرفية تطول مدتها الزمنية و تقصر تبعا لظروف تحقيق أهدافها، فالمكلف بمهمة مثلا أمامه هدف جزئي في مشروع ما عليه تحقيقه في مدة زمنية محددة.

من جانب آخر يجدر التمييز بين الوظيفة و الهدف، فالفرق بينهما شبيه بالوسيلة و الغاية، لكن في ظل الحديث عن وظائف الدولة فإنه يحدث تداخل الوسيلة بالغاية بحكم دوام و إستمرارية عمل البعدين بشكل جدلي، فكل غاية تتحقق في الدولة تبدو محتاجة للإكتمال فتستدعي وسيلة جديدة و هكذا دواليك، هذا ما نستشفه في أهم الوظائف التي تقوم بها الدولة و هي تحقيق الكمال الإنساني و إرساء العدالة و التربية.

**1ـ تحقيق الكمال الإنساني:**

إن الحديث عن تحقيق الكمال في الدولة هو التطلع لتجسيد حلم جماعي يهفو إليه شعب بأكمله، ذلك ما بناه بعض الفلاسفة في شكل اليوتوبيا\*[[1]](#footnote-1)، و قد ساد إتجاهان من اليوتوبيا عبر العصور، يبحث الأول عن سعادة الجنس البشري من خلال الرفاهية المادية و ذوبان النزعة الفردية في المشروع الجماعي الذي يطمح لهدف عظمة الدولة و هي الفكرة التي يشاطرها هيغل، أما الرؤية الثانية فتعتبر السعادة نتيجة التعبير الحر عن شخصية الإنسان، هذه الحرية التي لا يعقل التضحية بها لأجل قانون قد يكون إستبداديا، سن بذريعة تحقيق مصلحة الدولة.

و تستند معظم اليوتوبيات لمبدأ منح الحرية للشعب، لكن خلف هذا المبدأ قد تتخفى القوانين التي يتعين الخضوع لها لتحقيق هذا الحلم، و قد تنوعت القوانين التي تهدف لتحقيق الكمال و من أشهرها قانون إلغاء الملكية، فالدولة الفاضلة لدى أفلاطون أو ماركس دولة شيوعية، و من تلك القوانين أيضا ما نص على إلغاء الأسرة على إعتبار أنها تشجع على تضخم الغرائز الأنانية و فك أواصر الجماعة الواحدة.

و في منظور بعض المفكرين البراغماتيين يكمن تحقيق الكمال الإنساني في القيام بمختلف الوظائف الأصلية و الفرعية التي قامت لأجلها الدولة، فمن الوظائف الأساسية الأصلية للدولة أن تحفظ الأمن داخل حدودها و الدفاع عن نفسها و إقامة العدالة بين المواطنين و صون مصالحهم و الفصل في منازعاتهم، وصولا للوظائف الثانوية الفرعية المتعلقة بحياة الأفراد الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية التي تتطلب تدخل الدولة لأجل رفاهية الأفراد و سعادتهم.

**2ـ الوظيفة التربوية:**

يسمح الفعل التربوي بالتحرر و إرساء التفكير العقلاني في المجتمع،فهو ينقل الفرد من حالته الطبيعية الحيوانية و الغريزية العمياء إلى الحالة المدنية التي سمتها الطابع الثقافي، و من وجهة نظر الفلسفة الإجتماعية تساعد التربية على تحقيق النظام الإجتماعي من خلال السلوكيات و القواعد و المعايير الأخلاقية التي تشيعها قنوات الدولة لتنشئة الأفراد و التي تحقق في المقابل تنمية للقدرات الجسمية و الذهنية و الأخلاقية لدي الطفل، بل حتى لدى الراشدين، فالوظيفة التربوية لم تقم لأجل دمج الفرد في جماعة قومية معينة فحسب بل إنها تهدف لإدماجه في المجتمع الإنساني عامة دمجا يتجاوز الحدود و العصور.

3ـ **تحقيق العدالة:**

**أـ العدل من منطلق الفضيلة:**

 يطرح أفلاطون في الجمهورية ثلاثة آراء عن معنى العدالة ، يقضي التعريف الأول- الذي قال به "بوليمارخوس"- بمعاملة كل حسب ما يستحق، معاملة الأصدقاء بالخير إن كانوا أخيارا، و الأعداء – و هم الاشرار- ينبغي أن يعاملوا بالشر.

في حين تبيّن ﻠ " تراسيماخوس" أن العدالة لا تكون سوى من خلال العمل بمقتضى مصلحة الأقوى.

لقد رفض سقراط كلا التعريفين للعدالة على اعتبار أن الأول يلحق الظلم و الضرر بالأعداء في الوقت الذي ننتظر منه أن يقيم العدالة بينما الثاني فيدعو لعدالة متغيرة تبعا لنظم الحكم و ظروف الحكام و هو ما يتناقض مع طبيعة العدالة التي تتميز بالثبات و عدم التمييز، و بديلا لهذا و ذاك **ارتأى سقراط مفهوما حيويا للعدالة يتمثل في تأدية كل فرد في الدولة الوظيفة** التي هياته لها الطبيعة، إنها انصراف كل فرد إلى عمله مبتعدا قدر المستطاع عن التدخل في أعمال الغير.

و على نفس نغمة سقراط شيّد أفلاطون نطريته في العدل و السياسة، يقول أحد المفكرين في سياق توضيح هذا الأمر: **" كان ينادي بفكرة عن العدالة تقرر أنها صفة نفسية تمكّن الناس من نبذ الرغبات غير الرشيدة و تدفعهم إلى تذوق كل لذة و إلى الحصول على الإشباع الأناني من كل شيئ، و بهذا يهيئون أنفسهم إلى أداء وظيفة واحدة تخدم الصالح العام. و كذلك كان ينادي بفكرة عن السياسة تصاحب فكرته عن العدالة، و بمقتضاها لا تكون الدولة مرتعا يتمتع فيه الحاكم بإشباع لذاته، بل تصبح ذلك الجسم الذي هو جزء منه و الكائن الذي يؤدي وظيفة معينة. و لن تظل الفردية بعد ذلك مصدر عدوى للدولة، بل على النقيض من ذلك يجب ان تسري الروح الجماعية في الفرد... و لا يمكن بعد ذلك أن يستغل الحاكم دولته لخدمة أغراضه الخاصة، بل يجب أن تتطلب الدولة من الحاكم أن يضحي أهدافه الخاصة في سبيل الصالح العام إذا فرضنا جدلا أن له أغراضا مختلفة عن أغراض الدولة**" [[2]](#footnote-2)

كذلك فقد تحدث الفيلسوف الصيني كونفوشيوس عن العدالة بارتباطها بمصلحة الفرد، و قرر أن مصلحة الشعب لا تتحقق إلا من خلال مصلحة الفرد،و ان الفرد هدف وجدت الدولة لأجله و ليس وسيلة تنجز الدولة أغراضها به.

و إن كان أفلاطون يشترط توفر ثلاث فضائل في الحياة السياسية هي الحكمة التي ينبغي لن يتمتع بها انبلاء، و الشجاعة و هي ميزة المحاربين، و الإعتدال الذي الذي ينبغي أن يشيع بين عامة الشعب، فإن كونفوشيوس يكتفي بفضيلتين لتحقق مصلحة كل طرف ( الفرد و الدولة )، فعلى أفراد الشعب التعامل مع الحاكم وفقا لفضيلة طاعة الابناء للآباء، و يتعاملوا مع النبلاء على أساس مبدأ الخضوع للاخ الاكبر، و من الناحية الأخرى يتعامل الحكام و النبلاء مع العامة انطلاقا من عاطفة الآباء اتجاه أبنائهم.

**ب ـ العدل من منطلق الموقف الأصلي:**

برز **جون رولز J. Rawls (1921- 2002)** في القرن العشرين من خلال كتابه نظرية في العدل(1971)، و هي رد فعل على مذهب المنفعة الذي نادى بإتخاذ المصلحة معيارا للفضيلة، و يعتبر مل Mill الذي كان ناشطا في البرلمان البريطاني صاحب المبدا:أكبر قدر من المنفعة لأكبر عدد من الناس، من أبرز الفلاسفة النفعيين بترسيخه هذا المذهب في الممارسة السياسية و في التشريع بشكل خاص.

و قد وقف مل موقفا سلبيا من فكرة العدل في اعتباره العدل مشتق من المنفعة و ليس مبدأ قائما بذاته، يقول في هذا السياق: " إذا كان العدل مبدأ قائما بذاته و مستقلا تمام الاستقلال عن المنفعة، مبدأ يمكن للإنسان ان يصل إليه عن طريق التامل الداخلي فإن من الصعوبة بمكان في هذه الحالة ان نتعرف على أسباب غموض هذه الموعظة الداخلية، و من الصعوبة أيضا بمكان أن نفسر لماذا يعتبر نفس الفعل عادلا مرة، و غير عادل مرة أخرى، طبقا لتغير السياق الذي يرد فيه"[[3]](#footnote-3)

أما رولز فقد اعتقد ان لكل انسان أهداف بغض النظر عن طبيعة الشخصية الإنسانية، غير أن أسمى هذه الأهداف يتمثل في قيام العدالة، و إن كان تحقق هذه الأهداف مرتبطا بخيرات أولية فينبغي البحث عن هذه الخيرات.

و قصد ضبط هذه الخيرات تصور رولز مجموعة من الأشخاص المتمتعين ﺑ **" الحكمة العامة و الجهل الخاص"** كموقف أصلي لهم و قد اجتمعوا ليتفاضوا حول المبادئ التي ستحكم نشاطهم و تكفل الوصول إلى العدل.

و استنادا لهذا المنطلق يكشف رولز عن مبداين أساسيين لتحقيق العدل، يتعلق الأول بالحرية التي اعتبرها اسمى الخيرات، فهي الوسيلة لتحقيق الأهداف أيا كانت طبيعتها، لكن ألا يعرقل حرص كل شخص على التمتع بأكبرقدر من الحرية خطة الآخرين في تحقيق أهدافهم؟ بلى، فالإفراط في ممارسة الحرية أمر سيئ، و لدرء هذا السوء اشترط رولز أن يكون لكل شخص حق متكافئ في ذلك النسق الشامل من الحريات الأساسية المتكافئة و على نحو يتسق مع نسق مماثل من الحرية للمجتمع ( مبدأ توزيع الحرية ).

و ينظر رولز للحرية كمبدأ مطلق لا يجوز التمييز فيه لأنها ليست وسيلة لتحقيق خطة الحياة فحسب بل إنها أيضا التعبير العملي عن تقدير الذات الإنسانية.

وفي مقابل مبدأ الحرية الذي جعله رولز مبدأ مطلقا لا تطاله المفاضلة أو التمييز يطرح رولز مبدأ آخر يقتضيه الموقف الأصلي يتمثل في التباين و التعدد، فتوزيع الخيرات الأولية المادية و الفرص و المزايا الإجتماعية يتطلب أخدا في الإعتبار هذا المبدأ لضمان منفعة شاملة لسائر مستويات المجتمع، ففي المجتمع ذوي الإمتياز الأدنى و الأعلى و ما بينهما ما دون ذلك و خوف كل فرد من أن يصبح من ذوي الطبقة الدنيا سببا كاف للقبول بالتباين، فقد يقول القائل أنه من المبالغ فيه منح ذي امتياز أعلى مثل الطبيب طائرة خاصة أو ضعف أجر الوزير ، غير أن الأمر سيكون طبيعيا حينما نكون جرحى في بقعة نائية واقعا ملموسا، فالحرية للجميع و الخيرات مستويات.

و بناء على مبدأي الحرية و التباين يرى رولز امكانية البدء في صياغة التنظيم الإجتماعي المناسب، عن طريق وضع دستور يمثل اطارا لإتساق التشريعات و الأحكام التي ستسن لهذا التنظيم الإجتماعي، و بغرض تحقيق العدل يجب على المشرعين الإلتزام بمبدأ التباين لتكون التشريعات في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية حافظة لآمال ذوي الإمتياز الأدنى إلى أقصى حد. و بهذا الشكل يتم استبعاد مشاريع القوانين التي تحابي أصحاب المكانة المتميزة إلا إذا حققت نفعا يصل إلى أقصاه بالنسبة لذوي الإمتياز الأدنى.

1. \*ـ يوتوبيا: Utopie في الأصل اليوناني تعني لامكان. في كتابه " يوتوبيا" الذ نشر سنة 1516، وصف توماس مور ( 1478ـ 1535) دولة مثالية يتحقق فيها خير و سعادة الناس، و هو من الأوائل الذين إستخدموا و أشاعوا المصطلح بالنظر لإتخاذه عنوانا لمؤلف.

و تستخدم الكلمة لوصف كل عمل أدبي أو فلسفي يبني مدينة فاضلة، كما هو حال جمهورية أفلاطون أو مدينة القديس أوغسطين أو الفارابي، و كذلك عمل توماسو كامبانيلا ( 1568ـ 1639) مدينة الشمس، و فرانسيس بيكون (1561ـ 1621) أتاتنتيس الجديدة. [↑](#footnote-ref-1)
2. - ارنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ترجمة لويس اسكندر و محمد سليم سالم، مؤسسة سجل العرب، 1966، ص 259. [↑](#footnote-ref-2)
3. - أنطوني دي كرسبني، و كنيث مينوج،أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة و دراسة نصار عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص 113. [↑](#footnote-ref-3)